

الدورة الثامنة والسبعون لجمعية الصحة العالمية

بيان دولة الكويت البند 11.2 الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية 2026-2027

السيد الرئيس،

السيد المدير العام،

أصحاب المعالي والسعادة،

الزملاء الموقرون،

تُعرب دولة الكويت عن شكرها وتقديرها للمدير العام وللأمانة العامة لمنظمة الصحة العالمية على إعداد الوثيقة المتعلقة بالميزانية البرمجية المقترحة للفترة 2026-2027، وعلى النهج التشاركي الذي اتُبع في إعدادها، والذي أتاح للدول الأعضاء فرصة فعالة لتقديم الرؤى والتوصيات لضمان توافق الأولويات والبرامج مع الاحتياجات الوطنية والإقليمية.

وتتضمن دولة الكويت التزام المنظمة بتعزيز الشفافية في عمليات التخطيط والتمويل، وتُشيد باستخدام المنصة الرقمية للميزانية، التي تسهل الوصول إلى بيانات شاملة ومحدثة بشأن توزيع الموارد، وتسهم في تعزيز المساءلة والمراقبة الفعالة من قبل الدول الأعضاء.

وفي ظل ما يشهده العالم من تحديات صحية وإنسانية متفاقمة، وتزايد في الطلب على الخدمات الأساسية، تؤكد دولة الكويت على أهمية أن تُبنى الميزانية البرمجية القادمة على مبادئ المرونة، والتوزيع العادل، والاستجابة للاحتياجات الفعلية، لا سيما في الدول المتأثرة بالنزاعات، والأزمات الممتدة، والأوضاع الهشة. وإذ ندرك حتمية تطبيق تدابير الترشيح، فإننا نؤكد في الوقت ذاته ضرورة حماية الوظائف الحيوية للمنظمة، وعدم الإضرار بالقدرات التشغيلية الأساسية، خصوصًا في المواقع التي تُشكّل فيها المنظمة مصدر الدعم التقني الأول والوحيد. ومن هنا، نحث المنظمة على ضمان اتساق خطط إعادة هيكلة الموارد البشرية مع

أهداف الاستدامة والمساءلة، مع مراعاة تمثيل الدول الأقل حضوراً في المنظمة، التزاماً بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

كما تؤكد دولة الكويت دعمها للزيادة التدريجية في الاشتراكات المقدّرة، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى إقرارها في هذه الدورة، لما لها من أهمية في ضمان التمويل المستدام والقدرة التنبؤية، والتي تعد شرطاً أساسياً لتحقيق الكفاءة في الأداء وتنفيذ البرامج ذات الأولوية.

وتُثمن دولة الكويت جهود المنظمة في مواصلة الأولويات الاستراتيجية العامة مع استراتيجيات التعاون القطري، وتعزيز ربط مؤشرات المخرجات بالنتائج، بما يعكس أثر الاستثمار ويُسهّم في تحقيق نتائج ملموسة. ونشدد على ضرورة أن تراعي المنظمة في تخصيص الموارد مبادئ الإنصاف، لا المساواة، لضمان توجيه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجاً، والمجتمعات المهمشة، والفئات السكانية المعرضة للمخاطر.

ختاماً، تُجدد دولة الكويت التزامها بمواصلة التعاون مع منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء لضمان تنفيذ الميزانية البرمجية القادمة بما يعكس الأولويات الصحية الفعلية، ويُسهّم في بناء أنظمة صحية أكثر صموداً وعدالة واستدامة.

وشكراً.